### يحتوي على جميع الخدمات التي يحتاجها المواطنون

# الأمين العام لمجلس الأمة افتتح مركز خدمات تقديم العرائض والشكاوى

الكندري في حديث مع الموظفات بالمركز

افتتح الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري امس مركز خدمات تقديم العرائض والشكاوى بمجلس الأمة ويحتوي على جميع الخدمات التي يحتاجها المواطنون لتقديم الشكاوى والعرائض.

ويتضمن المركز خدمات الطباعة وتصوير المستندات، واستراحة للمواطنين الراغبين في تقديم الشكاوى، وبها جميع وسائل الراحة من جلسات الانتظار وتلفزيون والضيافة، كما يحتوي المركز على بعض البروشورات والكتيبات التي تتعلق بإجراءات تقديم العرائض والشكاوى والمستندات المطلوبة.

وقد تم التنسيق مع حرس المجلس لاستقبال المواطنين الراغبين في تقديم الشكاوى بحيث يمنح المواطن هوية خاصة لدخوله مبنى الشيخ صباح الأحمد ومرافقته لمركز خدمات تقديم الشكاوى بشكل مباشر حتى لا يجد المواطن صعوبة في الوصول للمركز لتقديم شكواه.

كما تم اختصار خطوات تقديم الشكوى وذلك تسهيلا على المواطنين بحيث اصبحت إجراءات تقديم الشكوى تتم في المركز بشكل كامل بدلا من الإجراءات السابقة حيث كان المواطن يتنقل من مكتب لآخر لإتمام انتهاء إجراءات تقديم الشكوى.

ويتقدم قطاع الجلسات (إدارة الإعداد البرلماني - قسم الكتب والشكاوى) بجزيل الشكر والتقدير إلى السيد الأمين العام على دعمه في إنشاء المركز، وكذلك جميع القطاعات والإدارات على تعاونهم وجهودهم الكبيرة في إنشاء هذا المركز.

### للمساهمة في معالجة اختلاف التركيبة السكانية

# الدوسري يقترح تكليف «القوى العاملة» بتوظيف العمالة الوطنية في العقود الحكومية

النائب ناصر الدوسري

أعلن النائب ناصر سعد الدوسري عن تقديمه اقتراحا برغبة بتكليف الهيئة العامة للقوى العاملة بمهام التوظيف المركزي للعمالة الوطنية في العقود الحكومية وذلك لتكويت التوظيف في العقود الحكومية والمساهمة في معالجة اختلاف التركيبة السكانية.

ونص الاقتراح على ما يلي:

أثبت الشباب الكويتي في الكثير من المواقف أنه على قدر المسؤولية ونجح في تجاوز مختلف التحديات التي كان منها العمل في القطاع الخاص يجب أن نحقق مبدأ العدالة في الالتحاق بالفرص الوظيفية من خلال تطبيق سياسة الأولوية في التسجيل وفقا للمؤهل والتخصص المطلوب كما هو معمول في القطاع الحكومي، وإيجاد فرص عمل حقيقية للباحثين عن عمل في القطاع الخاص، واختيار العناصر المناسبة لشغل الوظائف المتاحة من حيث التاهيل والتدريب، وتحقيق مبدأ الشفافية في شغل الوظائف المتاحة في العقود الحكومية ومحاربة المحسوبية والواسطة في التعيين بالعقود الحكومية.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

تكليف الهيئة العامة للقوى العاملة بمهام التوظيف المركزي للعمالة الوطنية في العقود الحكومية وتنظيم توظيفها على تلك العقود والانتقال منها وذلك لتكويت التوظيف في العقود الحكومية والمساهمة في معالجة اختلاف التركيبة السكانية.

# الشاهين يسأل عن إجراءات الوزارات لتطبيق قانون مقاطعة الكيان الصهيوني

أسامة الشاهين

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه سؤالا برلمانيا إلى 14 وزيرا عن إجراءات الوزارات والجهات التابعة لهم لتطبيق مقاطعة الكيان الصهيوني خاصة وأن هناك العديد من التشريعات الوطنية المناهضة للاحتلال البغيض والحاضر لكل مظاهر التطبيع معه أو الاستسلام له وفي مقدمتها القانون رقم 21 لسنة 1964م في شأن القانون الموحد لمقاطعة «إسرائيل».

وهؤلاء الوزراء هم كل من النائب الأول لرئيس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح ونائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ونائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح ونائب رئيس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح ووزير التجارة وزير الدولة لشؤون الشباب خالد الروضان ووزير الإعلام محمد الجبري ووزير الصحة الشيخ باسل الحمود ووزير النفط وزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي ووزير التربية وزير التعليم العالي حامد العازمي ووزير الأشغال وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي ووزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية فهد العفاسي ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان وزيرة الدولة لشؤون الخدمات جنان بوشهري.

ونص السؤال على ما يأتي:

الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية مخالف للشريعة الإسلامية والقيم الإنسانية والقرارات الدولية والقومية العربية وهو احتلال عنصري وعدواني وتوسعي على حساب الإنسان والأرض والتاريخ.

وعليه بادر المشروع الكويتي بإصدار عدد من التشريعات الوطنية المناهضة للاحتلال البغيض والحاضر لكل مظاهر التطبيع معه أو الاستسلام له وفي مقدمتها القانون رقم 21 لسنة 1964م في شأن القانون الموحد لمقاطعة «إسرائيل».

واستمرار الاعتداءات الصهيونية على المقدسات والأبرياء وتواصل مظاهر الاحتلال والعنصرية والعدوانية والتوسعية يستوجب يقظة وتشدد الجهات المعنية ـ كل فيما يخصه في تطبيق أحكام القانون المشار إليه المغلظة.

ولما كانت المادة رقم 1 من القانون رقم 21 لسنة 1964م في شأن القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل تقرر أنه «يحظر على كل شخص طبيعي أو اعتباري أن يعقد بالذات أو بالواسطة اتفاقا مع هيئات أو أشخاص (مقيمين في إسرائيل) أو منتمين إليها بجنسيتهم أو يعملون لحسابها أو لمصلحتها أينما أقاموا وذلك متى ما كان محل الاتفاق صفقات تجارية أو عمليات مالية (أو أي تعامل آخر أي كانت طبيعته) ... » .

لذا أرجو إفادتي بالآتي:

- إجراءات الوزارة والجهات التابعة لتطبيق هذا التشريع الملزم

# الكندري: سأتقدم برسالة إلى رئيس مجلس الأمة لطلب مناقشة قضية الازدحام المروري

كشف النائب فيصل الكندري أنه سيتقدم برسالة إلى رئيس مجلس الأمة لطلب مناقشة قضية الازدحام المروري ودعوة مسؤولي هيئة الطرق للاستماع لأرائهم بهذا الشأن ومعرفة الأسباب التي تقف وراء ذلك ووضع الحلول المناسبة.

وقال الكندري في تصريح صحفي أنه ناقش مع مدير عام الهيئة العامة للطرق والنقل البري احمد الحصان خلال اجتماع معه قضية الازدحام المروري في مختلف مناطق الكويت.

وأضاف أن مدير الهيئة أكد ان لديهم بعض التصورات والحلول المناسبة لهذه القضية التي طال استمرارها بشكل يومي والمواطن يدفع ضريبتها.

وأضاف الكندري ان الحصان أوضح له بأن دوار النقف سيتم انجازه خلال اشهر ، مضيفا «سأتابع معه اولا بأول خطوات الإنجاز».

### حمل الحكومة ومجلس الأمة معاً المسئولية عن مثل هذه الممارسات

# العوضي: أسعار «الدرة» مغايرة لما ورد في الكتب الرسمية وإقالة مجلس إدارتها بات مطلباً شعبياً

النائب السابق كامل العوضي

- سأقوم بكشف الحقائق والأسماء المسئولة عن هذه الممارسات في حال عدم توقف تلك المهزلة
- شركة الدرة للعمالة المنزلية واجهت منذ إقرارها العديد من العراقيل المصطنعة من قبل أصحاب المصالح
- جميع من يدور في فلك هذه القضية من سفراء وأعضاء مجلس إدارة هم في دائرة الشك
- كتب سفرائنا في تلك الدول حددت وبأدق التفاصيل تكلفة استقدام العاملة المنزلية
- الفارق في التكلفة بين ما أعلنه سفراؤنا وبين ما حددته الشركة يعتبر ربحاً وهو ما يخالف القانون
- الردود الغاضبة على مواقع التواصل تؤكد ضرورة إقالة مجلس الإدارة

عبر عضو مجلس الأمة السابق كامل العوضي عن صدمته من خبر إعلان شركة الدرة للعمالة المنزلية عن بدء استقبال طلبات المواطنين والوافدين لجلب العاملة المنزلية النسائية من جمهورية سيريلانكا باسعار تبدأ بـ 990 دينار كويتي مؤكدا على أن عموم الشعب الكويتي شعر بنفس الصدمة بمجرد اعلان الخبر بعد ان ظنوا ان الشركة سوف تخلصهم من جشع أصحاب المكاتب المنزلية محملاً الحكومة ومجلس الأمة معاً المسئولية عن مثل هذه الممارسات وسكوتهم عليها حتى تمادى البعض وأصبح يتجدى الحكومة جهارا نهارا محذراً من انه ربما يقوم بكشف الحقائق والأسماء المسئولة عن هذه الممارسات غير المسئولة في حال عدم توقف هذه المهزلة ومشيدا بالوقت نفسه بالتحركات السريعة لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد بعد انتشار الخبر بين المواطنين واستضافة النائب السابق العوضي في إذاعة نبض الكويت للتحدث عن هذا الموضوع واصلاً الشكر لوزير التجارة خالد الروضان على تحركاته السريعة أيضا وضغطه على أصحاب المكاتب لإلزامهم بأسعار مقبولة للمواطنين بما يفرحهم ويرضيهم.

واضاف العوضي بان شركة الدرة للعمالة المنزلية واجهت منذ إقرارها العديد من العراقيل المصطنعة من قبل أصحاب المصالح الذين لا يرغبون بتأسيسها لأغراض شخصية ومكاسب مادية على حساب المواطنين المنهكين أصلاً باعباء الحياة

مشيراً إلى أن الشركة قامت الشركة بالإعلان عن استقدام شركة العمالة المنزلية بعد ثلاث سنوات من تاريخ إقرار القانون في مجلس الأمة عام 2015 مع أن مؤسسات مالية كبرى بمئات ملايين الدنانير تم تأسيسها وباشرت عملها خلال سنة وثمانية أشهر فقط ومؤكدا بان هذه الأسعار التي طرحتها الشركة مغايرة تماما للأسعار التي وردت في كتب رسمية من سفرائنا في اكبر دول مصدرة للعمالة المنزلية مثل الهند والفلبين وسيريلانكا مشيرا إلى أن هذه الممارسات توحي بوجود أطراف مستفيدة وأن جميع من يدور في فلك هذه القضية من سفراء وأعضاء مجلس إدارة الشركة وأصحاب المكاتب هم في دائرة الشك بشكل او بآخر لعدم اتضاح الرؤية ومحاولة المستفيدين إدخال الحابل بالنابل.

وأضاف العوضي بأن «كتب سفرائنا في تلك الدول حددت وبادق التفاصيل تكلفة استقدام العاملة المنزلية والتي لم تتجاوز 380 دينار للعاملة الفلبينية والعاملة الهندية و170 دينار للعاملة السيلانية وهذا يعني أن هذا الفارق الرهيب في التكلفة بين ما أعلنه سفرائنا وبين ما حددته الشركة يعتبر ربحا للشركة وهو ما يخالف القانون حيث أن الشركة لم تؤسس بغرض تحقيق الربحية على حساب المواطن المسكين بل انشئت من الأساس للتخفيف عنه فيما يتحمله من أعباء مالية جسيمة مقابل الحصول على عاملة منزلية خاصة وأن معظم المستفيدين من هذه العمالة هم من العجائز وكبار السن الذي يضطرون للحصول على قروض من البنوك لسد متطلبات الحصول على هذه العمالة.

وشدد العوضي بان ما حدث يستدعي محاسبة مجلس إدارة الشركة ومقابلتهم بالأسعار التي تقدم بها السفراء والتي تعتبر اقل بثلاثة اضعاف عن الأسعار التي طرحت من قبل الشركة مبينا بان إقالة مجلس إدارة الشركة بات مطلباً شعبيا ملحا كما تظهر الردود الغاضبة على مواقع التواصل الاجتماعي ومشيرا إلى أن قانون إنشاء شركة الدرة للعمالة المنزلية الذي طرحه وتم إقراره حدد نسبة الربح بـ 10% فقط من اجمالي تكلفة استقدام العاملة المنزلية وبالتالي اذا كان تكلفة استقدام العاملة المنزلية 300 دينار فإنه لا يجوز وبأي حال من الأحوال أن يزيد الربح عن 30 دينار مؤكدا على أن هذه الأسعار لن تخدم أي أحد سوى أصحاب مكاتب العمالة المنزلية والذين لا يرغبون في خفض الأسعار بأي حال من الأحوال.

وشدد العوضي على أن هذه الأسعار تتنافى مع تصريحات سابقة للمسئولين في شركة الدرة والذين كانوا قد وعدوا الشعب الكويتي بأن الأسعار ستكون بحدود 500 دينار مع وجود دعم من وزارة الشئون متسائلاً عن الأسس التي تم اتباعها عند تحديد هذه الأسعار الخيالية «وكيف تسول لهم أنفسهم التلاعب بمشاعر الشعب الذي توقع أن يجد ما وعدوه به حقا بأن شركة الدرة لا تختلف عن أصحاب المكاتب شيئا».

وأوضح العوضي أنه لا يرغب في قطع ارزاق أصحاب المكاتب المنزلية ولكن ينبغي على المسئولين أن يضعوا أمامهم أولا مصلحة المواطن الكويتي قبل أي طرف اخر مؤكدا على أنه اذا كانت ترغب الشركة في التنافس فكان من الأولى أن تخفض سعر العمالة المنزلية الى سعر مقبول حتى تجبر أصحاب المكاتب على خفض الأسعار والتنافس بما يخدم مصلحة المواطن في النهاية.

وبين العوضي أن تذرع مجلس إدارة شركة الدرة بان الوسيط داخل الدولة المصدرة للعمالة هو السبب في زيادة الأسعار بحيث يتقاضى وحده من 200 إلى 300 دينار هي حجج واهية يوجد لها العديد من الحلول أولها تبني وزير التجارة والصناعة الموضوع بصدق وعقد مباحثات مع المسئولين في الدول المصدرة للعمالة المنزلية وتوضيح ضخامة المبالغ التي يتقاضاها الوسطاء مقارنة بحجم دورهم الحقيقي والذي لا يتعدى إخطار العاملة المنزلية بما يلزم من أوراق وإجراءات كما انه يمكن الاستعاضة عن دور الوسيط من خلال قيام شركة الدرة بإنشاء أفرع لها في الدول المصدرة للعمالة تقوم بنفس دور الوسيط مؤكدا ان هذه الخطوة قد تتحمس لها الدول المصدرة للعمالة لما لها من فوائد مثل تشغيل ايدي عاملة في تلك البلاد.

كما تقدم العوضي بالشكر من عضو مجلس الأمة النائب صفاء الهاشم على تفاعلها مع هذه القضية المجتمعية الهامة آملاً أن تستبدل النائبة طرحها بإلغاء الشركة باستبدال أو إقالة مجلس إدارتها لأن الشركة بحد ذاتها هي مكتسب اجتماعي وشعبي يخدم كافة المواطنين وليس العيب في إنشائها وإنما في طريقة إدارتها مذكراً أعضاء مجلس الأمة بأنهم هم من يمثل الشعب الكويتي وليس هناك أحد غيرهم يمكن أن يقف معهم في هذه القضية وغيرها من القضايا وأن «المجلس الآن على المحك».

وختم العوضي تصريحه قائلا بانه قام بدوره كاملا في سبيل إقرار تلك الشركة منذ أن كان ضابطا في الهجرة لما يعلمه جيدا من حجم الفوائد التي ستعود على الكويت والكويتيين مع إقرار تلك الشركة وانه ومعه زملائه نواب مجلس الأمة السابق اقروا القانون واضعين مصلحة اهل الكويت نصب اعينهم دون أي اعتبارات أخرى مطالبا أعضاء مجلس الأمة الحالي بتبني القضية تبنيا صادقا والاستمرار في الضغط على الحكومة لتعديل مسار الشركة الى المسار الصحيح وهو مصلحة المواطن لا بغرض التربح او خدمة أصحاب المكاتب وان يتذكروا انه لن يبقى لهم في النهاية إلا محبة أهل الكويت وتاييدهم.